قراءة في قانون رعاية الشباب

• إعداد: دنيا الأمل إسماعيل
رئيسة جمعية المرأة المبدعة

ينهض الجهد الموجه نحو إقرار قانون شباب عصري على مجموعة من الأسس التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إقرار القانون. أول هذه الأسس القيمة الإنسانية والمجتمعية التي يشغلها الشباب واستثمارها الاستثمار الأمثل في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والدائمة التي لا تستثني أحدا من المواطنين والمواطنات أو جيلا بعينه حاضرا أو مستقبلا. وثاني هذه الأسس، ضرورة تبني المنظور الشبابي للتنمية في قانون يخصهم بالدرجة الأولى والمباشرة، و يستدعي هذا تضمين مفاهيم الديموقراطية و العدالة والمساواة ومبدأ المواطنة للجميع دون تمييز جنسي أو فئوي أو طبقي.

صحيح أن عددا من المعيقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقبل كل ذلك الثقافية حالت في كثير من الأحيان دون تأطير هذه المفاهيم تأطيرا منهجيا يحدد ملامح واليات تطبيقها. لكن ذلك لا ينبغي له أن يكون عائقا نحو إعمال التفكير وتفعيل الطاقات لإخراجها من قفص التنظير العشوائي إلى براح الرؤية القانونية/التنموية.

لقد قدمت وزارة الشباب والرياضة مسودة لقانون أطلق عليها " قانون رعاية الشباب ". وقد أثارت هذه المسودة عددا من الأسئلة والملاحظات، مما أدى إلى تبلور "اللجنة الشبابية لتعديل قانون الشباب" والتي حاولت بدورها تجاوز نواقص تلك المسودة، لتقع هي نفسها في نواقص أخرى.

وعلى أية حال يمكن إجمال بعض الملاحظات على كلتا المسودتين في جملة من النقاط:

١- تسمية القانون "رعاية الشباب" فيه انتقاص لقدرات وطاقات الشباب، إذ يوحي بالوصاية الأبوية من قبل " الوزارة التي تمتلك الرؤية" على الأبناء قليلي الخبرة والرؤية، مشتتي الأهداف، ما يجعلهم بحاجة إلى الرعاية و التوجيه. وعلينا أن نتذكر هنا أن من يرعى هو الذي يفرض رؤيته ومنهجه، إذا كان هناك ثمة رؤية ومنهج. وفي هذا إلغاء لشخصية الشباب باعتبارها شخصية فاعلة وليس عكس ذلك.

٢- غاب عن المسودتين مفهوم المواطنة، على اعتبار أن الشباب هم مواطنون بالدرجة الأولى لهم حقوق وعليهم واجبات، في الوقت الذي تحدث القانون عن الشباب باعتبارهم شريحة مجتمعية متجانسة الملامح والمقومات والأهداف وهو ما لا يمكن تحقيقه إطلاقا إلا في الحالة الحقوقية والمواطنة.

٣- تجاهلت مسودة القانون الحديث صراحة عن معوقات تنمية الشباب و تعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية واكتفي بالإشارة الى واجبات الحكومة والوزارة من باب سياسة "الأوامر والنواهي".

٤- لم يتم التمهيد للقانون، في مسودة الوزارة بديباجة تستند الى منظومة القيم والقوانين والأعراف الدولية فيما غابت عن هذه المسودة المرجعية القانونية الوطنية حامية الدستور.

٥- افتقرت المسوداتان الى التعريف الدقيق للمصطلحات المستخدمة، فلم يتم تحديد مفاهيم الحريات العامة - الأساسية - والانتماء والولاء، مما يفتح الباب أمام تعدد التأويلات التي قد يتناقص بعضها مع جوهر الهدف من إصدار القانون.

٦- الخطاب اللغوي الغالب علي صياغة القانون ذكوري يعلي من شأن الذكور ويلحق الأناث بهم، وهو تمييز لغوي يغطي دلالات ضمنية على الرؤية التي حكمت مشرعي القانون عند وضعه وهي أن الذكر هو السيد وهو صاحب السلطة وعليه خضعت الصياغات اللغوية لهذه الرؤية المنقوصة والسلطوية في آن واحد. على سبيل المثال عند الحديث عن علاقة الشباب بالرياضة، كان هناك إيحاء لفظي ودلالي بالشباب الذكور فقط دون الإناث سوى عند الحديث عن المرشدات وهو فهم مغلوط أيضا.

٧- تجاهل النوع الاجتماعي - بدءاً من المشاركة في صياغة مسودة القانون (لجنة من الذكور) ومرورا بالصياغة اللغوية وانتهاءاً بالمضامين القانونية والحقوقية- يعطينا دلالات واضحة عن أية نوعية من المشرعين كانت وراء هذا القانون.

٨- أكثر من ثلثي بنود القانون تتحدث عن الرياضة بوصفها النشاط الأبرز والأهم للشباب ، وكأن الرياضة حكر علي فئة الشباب فقط وكأن كل الشباب هم رياضيون ولا يوجد بينهم من لديه اهتمامات مغايرة.

٩- خلا القانون من التعرض للعديد من المشاكل التي تواجه الشباب، كالزواج المبكر والتسرب من المدارس والبطالة والرسوم الجامعية ودعم الأنشطة الطلابية والتمييز على أساس الجنس وغير ذلك.

١٠- أخيرا: يجب التذكير أنه لا يمكن الحديث عن قانون عادل للشباب في مجتمع خال من الحرية والديمقراطية وتعزيز مباديء المساواة والعدالة للجميع دون تمييز أو إقصاء أو تهميش.

حذار من حرب ديوك يذبح فيها الغالب والمغلوب

• وداد البرغوثي

يسألوننا نحن عامة الناس ما الذي نريده من المجلس التشريعي؟ نقول لهم: بل ما الذي لا نريده. لأن ما نريده أكثر بكثير مما لا نريده. نحن نريد ما أردناه من المجلس السابق مضافاً إليه ما نريده من المجلس الجديد. نحن الآن أمام مرحلة استثنائية، أمام واقع غير متوقع في حسابات الساسة، كلهم أو أغلبهم. وحسابات الساسة تختلف عن حساباتنا نحن البسطاء، لأننا ننظر للمسألة من زاوية مصلحتنا نحن كأفراد أو كاسرة أو فئة اجتماعية أو كشعب ووطن.

حيث أنا في غربتي الآن في روسيا كثيرا ما أصطدم بحقائق مريرة. أكثر هذه الحقائق مرارة أن بعض الدوائر والبنوك، يستغربون حتى اسم بلدنا فلسطين، يسألونك وهل لها اسم آخر؟ نقول لهم أن لا اسم آخر لها، ونشرح لهم موقعها على الخارطة، حدودها، يصدمنا البعض بقوله: تقصدين إسرائيل. كإعلامية أول شيء أفكر فيه أن الأسرائيليين وأعوانهم وحلفاءهم، أوصلوا ما يريدون من رسائل للعالم بكل ما فيها ما أكاذيب وقلب للحقائق. لذلك أو ما يخطر على بالي أن أطالب الحكومة بسياسة إعلامية واضحة تستطيع أن تواجه وأن توصل رسائل شعبها إلى العالم. لنحافظ على اسمنا ووجودنا، أما ما أريده أو نريده فهو أن نحافظ على مقومات هذا البقاء ونخلقها.

ما نخافه أن تتعامل الفصائل الكبرى " الديوك" معنا وكأننا أفراد في مزرعتها الخاصة. وبالتالي ما تراه هذه الحركة أو تلك يخدم مصالحها "الفصائلية" تعتقد أنه بالضرورة يجب أن يخدم مصلحة الشعب والوطن. فينقلب الحلم من حركة تتسع للشعب وقضاياه إلى شعب ووطن يضيقان ليصبحا على مقاس هذه الحركة أو تلك. ونتناسى أننا مازلنا أسرى لاحتلال يحاول أن يجعلنا جميعا شعبا وأرضا وحكومة وفصائل على مقاس مصالحه.

مصلحة الشعب فوق مصلحة الفصيل أو الحركة، هذا هو مطلبنا الأول. نريد حكومة قانون لا حكومة " كل من إيدو إلو ". حكومة لديها بعد نظر، حكومة تخطيط "ما استطاعت إلى ذلك سبيلا" ولا نريد العشوائية. نريد خططا وخطوات حقيقية تعمر على الأرض لا حكومة نخترع قوانين أو قرارات انفعالية "كالكؤوس البلاستيكية أو كالمحارم الورقية" نستعملها لمرة ثم نرميها، نخترعها لتمرير قضية ما. نريد إعلاما قادرا على منافسة الإعلام الإسرائيلي وإيصال الصورة الحقيقية للعالم. نريد حكومة تترفع عن كل المحسوبيات العشائرية والفصائلية. تعطي من يستحق لا من يروق لها أن تعطيه. نريد حكومة تتعامل مع النساء كمواطنات كاملات الحقوق والصلاحيات والواجبات، تحترم أمومتهن فيأخذن حقوق الأمومة، مذكرين أن احترام الحقوق لا يكون "بتعليب النساء وتغليفهن" بدعوى الحفاظ عليهن وتكريمهن. تكريمهن يأتي بإطلاق حريتهن. من وصايات وولاءات غير مبررة.

العالم كله ينتظر. وما من حكومة في بلد صغير كفلسطين أخذت نتائج انتخاباتها هذا الصدى الإعلامي. حتى أن كثيراً من الروس الذين صادف أن التقيتهم بعيد الانتخابات، كانوا يعربون عن "تضامنهم" معي، وأشكرهم إذ أعتقد أن هذا التضامن جاء على خلفية هذه المذبحة أو تلك من المذابح الإسرائيلية اليومية ضد شعبنا. لكنهم يصدمونني بأنهم يتضامنون معي بسبب صعود حماس إلى سدة الحكم عندنا. وسقوط دعاة السلام. يتخيلون من وجود سلطة حماس" شعبا أميا" ونساء" ملفعات" لا يظهر منهن سوى العيون. يتخيلون أشياء سلبية كثيرة. لذلك ما نريده من الحكومة ومن المجلس التشريعي على اختلاف تركيبته أن ينظروا للأمور بعينين مفتوحتين، عين تنظر للشعب وتفهم تطلعاته وأخرى تنظر إلى العالم وماذا ينتظر العالم منها. لا أقصد من ذلك أن ترضي العالم بأي ثمن. ولكن أن ترضي شعبها وتجعله قادرا على مواكبة التطور في العالم. لأننا لا نريد حكومة " تيتي تيتي مثل ما رحتي جيتي". وأن تترفع عن "حرب الديوك".

كنا في طفولتنا نهتف تشجيعا للديوك المتحاربة: " اللي بيقدر بربيه ويوم العيد بخبيه" بمعنى أننا سنحميه يوم العيد من الذبح. لكن حرب الديوك في السياسة، يذبح فيها الغالب والمغلوب على مائدة الحيتان .

البيدر
رئيس التحرير: د. نادر سعيد
سكرتاريا التحرير: عماد الصيرفي، أيمن عبد المجيد
ساهم في هذا العدد: حازم النملة، رامي مراد
التحرير اللغوي: عامر كنعان
بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي
With support from the International Republican Institute